مجتمع

العراق: 4 آلاف نزحوا بعد اشتباكات في الشمال

أعلنت النائبة الأيزيدية في البرلمان العراقي، فيان دخيل، أمس الأربعاء، نزوح أكثر من أربعة آلاف مدني في يومَين من قضاء سنجار بمحافظة نينوى شماليّ البلاد، مشيرة إلى أنّ هؤلاء «في حاجة ماسة إلى دعم عاجل إغاثي وإنساني». وأوضحت أنّ خطة تطبيق القانون التي نفّذها الجيش العراقي أدّت إلى اشتباكات بين الجيش وعناصر من قوات اليبشة التابعة لحزب العمال الكردستاني. وطالبت دخيل الحكومة الاتحادية «القيام بواجبها وتوفير الدعم للنازحين بالتنسيق مع الجهات المختصة في إقليم كردستان». (الأناضول)

المكسيك: توقّع هجرة أكبر بعد إنهاء قيود كورونا

صرّح وزير الخارجية المكسيكي مارسيلو إيبرارد بأنّ بلاده تستعدّ للتعامل مع احتمال زيادة المهاجرين عبر الحدود مع الولايات المتحدة الأميركية فور إنهاء الأخيرة العمل بالقيود التي فرضتها على الهجرة لمكافحة أزمة كورونا. أضاف بعد اجتماع عقده مع مسؤولين في واشنطن أنّه: «قد تسجّل مشكلة في زيادة تدفّق المهاجرين، لذلك سوف يترتّب علينا بدء العمل على (صياغة) بعض الأفكار». يُذكر أنّه في الأعوام القليلة الماضية، عبر مئات الآلاف من أميركا الوسطى حدود المكسيك في طريقهم إلى الولايات المتحدة الأميركية. (رويترز)

تدمير الأمن الغذائي

أورد التقرير السنوي للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، التي أنشأتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن «الصراعات والطقس القاسي والصدمات الاقتصادية زادت نسبة الأشخاص الذين يواجهون أزمات غذائية نحو 20 في المائة، وصولاً إلى 193 مليوناً العام الماضي. والوضع سيتفاقم إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة على نطاق واسع». وأكد التقرير أن «انعدام الأمن الغذائي تضاعف منذ بدء رصد مؤشره عام 2016، ويتطلب تدارك تأثيراته السلبية في المستقبل تنفيذ تحركات إنسانية كبيرة لدعم المجتمعات الريفية، وإلا سيكون نطاق الدمار الذي سيخلفه الجوع وفقدان سبل العيش مروعاً». وفي إطار التوقعات المستقبلية، يعتبر التقرير أن «الغزو الروسي لأوكرانيا، وهما منتجان رئيسيان للغذاء، يعرّض الأمن الغذائي العالمي لمخاطر جسيمة، لا سيما في البلدان التي تعاني من أزمات غذاء، بينها أفغانستان وإثيوبيا وهايتي والصومال وجنوب السودان وسورية واليمن». والعام الماضي، جلب الصومال أكثر من 90 في المائة من احتياجات القمح الخاصة به من روسيا وأوكرانيا، وهو ما فعلته جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 80 في المائة، ومدغشقر بنسبة 70 في المائة. وذكر التقرير أن البلدان التي تتعامل مع مستويات عالية من الجوع الحاد معرضة للتأثر بمخاطر الحرب، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الغذاء وضعفها أمام صدمات أسعار الغذاء العالمية».
(رويترز)

(جاويد تنوير/ فرانس برس)

مدارس أفغانستان تواجه «تفجيرات الأعداء»

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يعلم الأفغاني محمد مرتضى نويد جيداً أن الحرب في بلاده مستعصية ولا حدود لها ولا أدبيات ولا أخلاق فيها، لكنه لم يتوقع أن يخسر يوماً فلذة كبده محمد علي لدى ذهابه إلى المدرسة «كي يتلقى العلم ويكون إنساناً محترماً في هذا البلد»، دفن ابنه مع كتبه بعدما توفي بانفجار وقع قرب مدرسة عبد الرحيم الكائنة في حي يقطنه سكان من الأقلية الشيعة غرب البلاد، في 19 إبريل/ نيسان الماضي. يقول مرتضى لـ«العربي الجديد»: «شعرت في لحظة وفاة محمد بأن الحياة انتهت، لكنني لا أزال أعيش، وأخاف على أولادي الآخرين. لست وحدي من خسر ابناً في الانفجار فأحد الآباء فقد ثلاثة من أولاده».

يضيف: «واضح أن ظروف أفغانستان وأجواءها غير ملائمة لذهاب الأولاد إلى المدارس. وكوننا كباراً في السن رأينا الكثير ونعتبر أنه لا بأس إذا قتلنا، لكن ما ذنب الأطفال الأبرياء الذين لم يروا شيئاً من الدنيا ويتحلون بالبراءة، ويقتلهم الأعداء لأنهم أبناء هذا البلد».

وفيما شهد تاريخ 19 إبريل/ نيسان الماضي تفجيراً آخر في مركز ممتاز التعليمي الذي لا يبعد كثيراً عن مدرسة عبد الرحيم نفسها، وأسفر عن سقوط عشرات الجرحى، يبدو جلياً أن تنظيمات إرهابية تستخدم الطلاب والأطفال للوصول إلى أهدافها، علماً أن منفذ تفجير مركز ممتاز التعليمي طالب لاذ بالفرار بعدما نقل المتفجرات إلى داخل المركز، ثم فجرها باستخدام الهاتف.

وأفاد مسؤولون في مركز ممتاز التعليمي، في بيان أصدروه بعد التفجير، بأن «طالباً التحق بالصفوف قبل أربعة أيام من الواقعة من دون أن يكمل إجراءات تسجيله ويجري التثبت من هويته حتى تنفيذ الهجوم، أبلغهم أنه يريد أن يرى الفصل لعدة أيام قبل أن يلتحق بالمدرسة رسمياً. وفي يوم التفجير دخل هذا الطالب إلى الفصل ومعه حقيبته وكيس، وجلس كعادته في آخر الفصل، ثم تلقى اتصالاً هاتفياً فطلب إذناً من المعلم للخروج من دون أن ينتبه أحد إلى أنه ترك حقيبته والكيس اللذين انفجرا بعد دقائق من خروجه، ما أدى إلى جرح العديد من الطلاب، واختفى الطالب الذي بدا أنه جاء فقط لتنفيذ الهجوم». وغداة التفجيرات، حصل انفجار آخر قبالة مدرسة حكومية في منطقة خوشحال خان، لكن لم يكن الهدف هذه المرة أبناء الأقلية الشيعة، إذ حصل في منطقة يسكنها سنّة، وخلّف جريحين على الأقل من طلاب المدرسة.

وبينما أغلق مركز ممتاز التعليمي إلى أجل غير معلوم، فتحت مدرسة عبد الرحيم أبوابها للطلاب والطالبات بعد أربعة أيام من التفجير. وبدأ اليوم الدراسي بتوزيع الزهور والأقلام والدفاتر على الطلاب من أجل إظهار أن الوضع طبيعي، وتشجيعهم على الحضور إلى المدرسة، لكن ذلك لم يكن ذا جدوى كبيرة، إذ لم يحضر إلا نصف عدد الطلاب المسجلين، وتملك الخوف معظمهم.

ويشرح مدرّس في الصف الثالث الابتدائي لـ«العربي الجديد» فضل عدم ذكر اسمه، أن عدد التلاميذ في صفه كان 45 لم يحضر إلا ثمانية منهم، ما يعكي واقع أن الباقين لديهم مشاكل نفسية أو يخاف ذووهم عليهم، ويرفضون إرسالهم إلى المدرسة.

من جهتها طلبت وزارة التعليم أن توفر حكومة «طالبان» الحماية اللازمة لجميع المدارس أكانت في العاصمة كابول أم في الولايات خوفاً من تعرضها لهجمات إرهابية مثيلة. وقالت الوزارة في بيان: «نأسف لما حدث في حق أطفالنا، وندين الأعمال الإرهابية الجبانة، ونطالب أجهزة الأمن والحكومة بأن تتخذ خطوات عاجلة لتوفير الحماية اللازمة للمدارس كي لا تتكرر أحداث مشابهة فيها».

أما المعضلة الأساس فتتمثل في توفير الأمن والحماية للمدارس في المناطق النائية التي تفتقر غالبيتها إلى مبان، ولا تحيط بغرفها أسوار وجدران، ما يعرضها لخطر أكبر من تلك في كابول. وفي ولاية دايكندي مثلاً التي تسكنها غالبية من أبناء الأقلية الشيعية، لا تضم 50 في المائة من المدارس مباني، وتواصل التدريس بطرق بسيطة وبدائية.

ويقول رئيس الإدارة المحلية في الولاية الملا رحمت الله مدثر إن «50 في المائة من مدارس الولاية تقدم خدمات التعليم من دون أن تتوفر مبان لحماية الطلاب من المخاطر، وقد تحدثت مع الحكومة المركزية لمحاولة حل هذه القضية».

«لنقاوم ما يحصل»

يقول مدير مدرسة عبد الرحيم، غلام حيدر حسيني: «على الرغم من أن أياماً مرت على التفجير، بقيت آثاره موجودة لدى الطلاب الذين يعيشون في خوف من الحضور إلى المدارس، وهو أمر مؤسف لأنه يعني أن الأعمال الإرهابية لا تتسبب فقط في إزهاق الأرواح، بل تدمر قطاع التعليم، لكن يجب أن نقاوم ما يحصل».

متابعة

عودة السوريين

تركيا تعيد تموضعها واتهامات بترحيل قسري

بعد الحديث عن «عودة طوعية» للاجئين السوريين في تركيا إلى بلادهم المزلزمة، يرى سوريون كثر الأمر على أنه «ترحيل قسري»

لاجئون سوريون يستعدّون لمغادرة تركيا عائدين إلى البلاد في وقت سابق (آيف أوز تورك/ الأناضول)

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

في تركيا، حيث يستقرّ منذ سنوات، يتخوّف أبو العبد اللاجئ من مدينة اللاذقية شمال غربي سورية، من أن يطاوله الترحيل، في إطار ما يسمّى «عودة طوعية»، علماً أنّ العمل متوقّف ببطاقة الحماية المؤقتة (كيملك) الخاصة به بسبب تغيير مسكنه. هو انتقل إلى إسطنبول بعدما كان يسكن في مدينة مرسين. ويحكي أبو العبد لـ«العربي الجديد» أنّ «سوريين كثيرين راحوا يتدبّرون جوازات سفر ليهاجروا من تركيا أو يبحثون عن هجرة غير نظامية في اتجاه أوروبا، إذ من المستحيل أن يقبل السوريون العودة إلى الخطر والموت، بعد تخلّي تركيا عن اللاجئين». يضيف اللاجئ الذي اكتفى بالتعريف عن نفسه باسم أبو العبد أنّ «طلب العمل هو ما دفعني إلى إسطنبول، لكنّني من جهة أخرى لا أملك شيئاً في إدلب ولا أعرف أحداً هناك، فكيف يمكنهم ترحيلي؟»، متابعاً «فليحقّقوا السلام في سورية وليُرحل النظام، حينها أعود طوعياً إلى مدينتي». في هذا السياق، يرى رئيس تجمّع المحامين السوريين الأحرار في تركيا، غزوان قرنفل، أنّ «التعاطي مع اللاجئين السوريين يدلّ على إعادة تموضع أنقرة»، غير مستبعد اعتماد الإكراه مع اللاجئين «من ضمن ما يُطلق عليه العودة الطوعية، بعد محاولة الحكومة التركية قلب الطاولة على المعارضة ولو على حساب اللاجئين السوريين». يضيف قرنفل أنّ «تركيا تتحدّث عن عودة طوعية قانونية، لكنّها على الأرض لا تتمّ بشكل طوعي بل حقيقة الأمر هو اللجوء إلى الإكراه والتضييق من أجل عودة قسرية»، مشيراً إلى أنّ «المعلن هو إعادة التنظيم، في حين أنّ الهدف الحقيقي هو إشعار اللاجئ بعدم الاستقرار في تركيا من الآن فصاعداً». وبحسب تقديرات قرنفل، فإنّ «تركيا سوف تتابع الترحيل بعد الانتخابات لئلا يبقى على أراضيها أكثر من نصف مليون سوري»، الأمر الذي يرى أنّه «يخالف اتفاقيات حقوق اللاجئين وكلّ المبادئ القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئ وكذلك قانون الحماية المؤقتة. فمن الممنوع ترحيل السوري إلى البلد الذي فرّ منه، فيما هم يلزمون المرحّلين على توقيع وثائق عودة طوعية ليخلوا مسؤوليتهم». ويشدّد على أنّ «هذا يخالف التزام الدولة التركية بالمواثيق الدولية التي وقّعتها والاتفاقات التي تبنّتها».

موقف رسمي متغيّر

بالنسبة إلى سوريين كثيرين، فإنّ الموقف التركي الرسمي قد تغيّر، لا سيّما أنّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كان يؤكّد على الدوام بقاء اللاجئين في تركيا إلى حين إيجاد حلّ سياسي وتوفير بيئة آمنة لهم. ويرون أنّ التصريح الذي أدلى به أردوغان، أوّل من أمس الثلاثاء، مثّل تبدّلاً جذرياً لدرجة «رمي ورقة السوريين كرمى للانتخابات». وكان الرئيس التركي قد كشف عن مشروع يتيح في حال تنفيذه «العودة الطوعية لمليون شخص من أشقائنا السوريين الذين نستضيفهم في بلادنا»، وذلك بعد عودة طوعية لنحو 500 ألف سوري إلى المناطق الآمنة التي وفّرتها تركيا منذ إطلاق عملياتها في سورية عام 2016. أضاف أردوغان في رسالة مصوّرة بثّت في أثناء تسليم منازل في الريف الشمالي من محافظة إدلب، شمال غربي سورية، شارك فيها وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، أنّ المشروع العتيد سوف يُنفّذ بدعم من منظمات مدنية تركية ودولية، وسوف يكون شاملاً في 13 منطقة، في مقدّمتها أعزاز وجرابلس والباب وتل أبيض وراس العين، بالتعاون مع المجالس المحلية في تلك المناطق، موضحاً أنّه سوف يُصار إلى بناء مرافق متنوعة في إطار المشروع مثل المدارس والمستشفيات وما إليهما. وقد أوضح أردوغان، في رسالته نفسها، أنّ المشروع يتضمّن جعل التجمّعات السكنية المقرّر تشييدها مكتفية ذاتياً لجهة البنية الاقتصادية التحتية، «انطلاقاً من الزراعة وصولاً إلى الصناعة»، معلناً أنّ 57 ألفاً و306 منازل شُيّدت في الشمال السوري حتى اليوم، من ضمن الحملة الرامية لبناء 77 ألف منزل، بدعم من منظمات مدنية وبتنسيق من إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد). وقد ذكر أنّ تركيا نفّذت أنشطة إغاثة يستفيد منها نحو ستة ملايين شخص في مناطق مختلفة بسورية.

حقوف تركيا وعبء اللاجئين

يقول المحلل التركي سمير صالحة لـ«العربي الجديد» إنّ «الموقف التركي تبدّل ولا شكّ، لكنّ التغيّر الطفيف جاء لاعتبارات داخلية وأخرى إقليمية. فقد أشهرت المعارضة ورقة اللاجئين في وجه حزب العدالة والتنمية ومحاولة كسب الشارع قبل الانتخابات، في حين تغيّر الموقف الإقليمي من نظام بشّار الأسد، خصوصاً بعد التقارب التركي الخليجي، وفي مقدّمته الإماراتي». وبينما يستغرب صالحة التسريع في عودة السوريين قبل تأمين البيئة الآمنة على الصعيدَين الأمني والسياسي، قبل الصعيد الخدمي وكذلك الاقتصادي، يشير إلى أنّ «تركيا تستقبل أكثر عدد من الإخوة السوريين، وهي لم تقصّر منذ عام 2011، بل عاملت السوريين معاملة الأتراك على صعد مختلفة، التعليم والصحة والخدمات والحقوق، لكنّه بعد 11 عاماً على لجوء نحو 3,7 ملايين سوري، صار البحث عن حلّ أمراً ضرورياً للجميع، إذ لا تتوفّر مؤشّرات دولية إلى مساحة النظام السوري ومن حقّ السوريين أن يستقرّوا في أراضيهم». ويشدّد على أنّ «أنقرة لم تتخلّ عنهم، وهم سوف يكونون في مناطق ترعاها هي، إن لم نقل تسيطر عليها». وحول قانونية الخطوات التركية واحتمال خرق الوثائق والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين، يقول صالحة: «طالما أنّ العودة طوعية، فلا خروق. وفي حال كان الترحيل بالإكراه، فإنّه من حقّ أيّ سوري رفع دعوة قضائية». لافتاً إلى أنّه «سمعنا

> تركيا تشير إلى عودة طوعية قانونية وسوريون يحكون عن إكراه

أخيراً عن لاجئ سوري مرحّل ربح قضية في هذا الإطار». ويأمل صالحة ألا يتعرّض اللاجئون السوريون «لأيّ مضايقات أو إكراه، على الصعيد الشعبي أو الرسمي، ليعودوا إلى شمال غربي بلادهم، والتزرع بأنّهم الذين اختاروا العودة الطوعية».

تمهيد الطريق أمام التقسيم

يقول الناشط السوري طه غازي إنّ موضوع «العودة الطوعية» للاجئين السوريين الى بلادهم هو «فتح الطريق امام تقسيم سورية»، مرجّحا انّ «الحكومة التركية، وبفعل ضغوط داخلية وخارجية، ترمي اليوم ملف اللاجئين وكأنّه كرة من المشكلات، على الرغم من يقينها بانّ الحلّ يبدا برحيل النظام وليس بتحويل شمال غربي سورية الى قطاع غزّة آخر».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

إيكولوجيا

الغِيَب

محمد احمد الفيلابي

في اللغة العربية، تستخدم كلمة غاب أو غابات، من الغياب في الأصل، كصيغة جمع لكلمة غابة، ويعود السودانيون إلى الأصل، إذ إن الكلمة التي يلفظها بعضهم هي غِيَب، كأنّهم يستبطنون الغياب أو التغييب في المقولة المستحدثة عما يحدث للغابات على أرض الواقع.

لا حاجة لمعرفة أنّ أفضل الغابات وأكبرها مساحة وأكثرها جودة هي تلك التي توجد في إقليم دارفور، والمناطق الجنوبية لاقاليم كردفان والنيل الأبيض والنيل الأزرق، وعلى ضفاف أنهار الدندر والرهد ونهر عطبرة. والدليل على ذلك مشاهد الشاحنات الضخمة المحملة بأطنان من الأخشاب، والتي تعود ملكية معظمها إلى القوات النظامية، أو يتمتع أصحابها بحماية النظام وأجهزته الأمنية، وهو ما يحصل رغم صدور القانون الخاص بالغابات والأحراش في السودان وإنشاء مصلحة الغابات. ويشرح الخبير محمد الأمين مختار الواقع الحالي قائلاً: «تعرّت مساحات شاسعة من الغابات المنتجة، وتحوّلت إلى صحراء تتنهبها الرياح، وجبال قاحلة، ووديان ينهشها الانجراف لدرجة استحالة زرعها. وخفّض ذلك مستوى المعيشة، وجلب الجوع والشقاء لحياة ملايين من البشر».

كانت أشجار الدوم والدليب والسنط والهشاب والتبلدي والطلح والقُمّيبل والحراز والسيّال والعرديب تمثل ثروات لأهل الريف يحرسونها وفق أعراف ومعارف تقليدية متوارثة، ويزرعونها عبر عمليات دقيقة، حيث يزيلون الأشجار الهرمة التي توقف نموها وعطاؤها، ويزرعون مكانها محاصيلهم لسنوات قد تصل إلى 15 عاماً تكون خلالها قد فقدت خصوبتها، ثم يتركونها لينمو عليها الهشاب، فتستعيد الخصوبة مجدداً. وهكذا يضمنون الحفاظ على خصوبة الأرض واستدامة الغابة، ودرء التصحر، مع التمتع الكامل بعطاء الغابة، واستغلال مواردها كالصمغ والثمار الزهور والبذور والأوراق واللحاء، والتي تستخدم في عمليات التداوي وإنتاج العطور والأصباغ والمواد الدابغة. بيد أن الأمر اختلف في السنوات الأخيرة، فمن يزيل الغابة لا يزرع مكانها أشجاراً أخرى، ومن يشرف على توزيع الأرض لم يعد هو إنسان المنطقة الذي يعرف فضلها، بل الغريب الذي يتمتع بسطلة، فتكاثرت العوائق التي ساعدت في تدهور البيئية، كما يذكر خبير الغابات كمال بادي، والذي يقول: «تبقى للسودان الشمالي بعد انفصال الجنوب أقل من 11 في المائة من مساحة غاباته».

ويرى الخبير محمد الأمين مختار أنّ «الحلّ يتمثل في وقف تدخل السلطات الأمنية بالغابات فوراً، ووضع سياسة قومية استراتيجية وقوانين رادعة لحماية ما تبقى من غابات، والاتجاه إلى وضع سياسات قومية لاستثمار الأراضي بناءً على قواعد إيكولوجية وبيئية صحيحة». فهل يمكن؟

(متخصص في شؤون البيئة)

أسباب تدفع البعض إلى عدم الإنجاب

يعبّر بعض الأهل عن إنجاب الأطفال إنجاز كبير (رانيك شورج/ Getty)

يصف معظم الناس الأبوة والأمومة بأنها متعة حقيقية وإنجاز عظيم أو جزء من متطلبات المجتمع. في المقابل، لا يشعر بعض الرجال والنساء بالحاجة إلى إنجاب الأطفال، ولديهم أسبابهم. ويعرض موقع «برايت سايد» بعضاً من أسبابهم وهي:

■ عمري 56 عاماً ولست نادمة على عدم إنجاب الأطفال. أحب الوحدة بطبيعتي، وأنا سعيدة بالتسكع مع حيواناتي الأليفة.

■ اعتنيت بأخوتي طوال حياتي، وقدمت تضحيات كثيرة جداً من أجل الآخرين. في الوقت الحالي، أستمتع حقاً بعدم الاضطرار إلى القلق حيال الآخرين كثيراً، وقضاء الكثير من الوقت بمفردي.

■ أحد الأسباب التي دفعتني إلى خيار عدم الإنجاب هو عجزي عن التعامل مع جرو. أعني أنه في حال عدم قدرتي على التعامل مع مخلوق يمكنني وضعه في قفص لمدة 8 ساعات، وما زلت أصاب بالجنون، فهذا سبب يجعلني غير قادرة على إنجاب الأطفال ورعايتهم.

■ قراري بعدم الرغبة في إنجاب الأطفال لا يرتبط فقط بعدم تحملي الأطفال، بل لأنني لا أستطيع إعطاء الطفل كل ما يحتاج إليه. في بعض الأحيان، لا أستطيع الاعتناء بنفسي بشكل صحيح. كما تعاني عائلتي من أمراض القلب وضعف البصر وأمراض السكري، ولا أرغب في نقلها إلى الجيل المقبل.

■ تحتاج تربية الأطفال إلى الكثير من الوقت والمال، وخصوصاً في مرحلة الطفولة. ما زلت أحمل الكثير من الصدمات منذ طفولتي، ولا أريد عكسها على أطفالي ولو عن طريق الخطأ.

■ زوجتي وأنا ما زلنا كالأطفال. ونشارك في العديد من الأنشطة الثقافية وغيرها. بالتالي، فإن إنجاب الأطفال سيقيد حريتنا. من جهة أخرى، لا نعرف كيف سينظر هذا العالم إلى أطفالنا. لذلك، لا نقلق بشأن عدم إنجاب الأطفال.

■ عدم الانجاب هو أفضل قرار اتخذته في حياتي على الإطلاق. مع ذلك، لم يكن قراراً بقدر ما هو معرفة. كنت أعرف منذ سن مبكرة أنني لن أنجب الأطفال. لم أرهم جزءاً من المستقبل ولم أرغب بهم أبداً. أحب أنانيتي وأن أفعل ما أريد عندما أريد.

■ في بعض الأحيان، أتمنى أن يكون لدي عائلة. أتخيل عشاء الأحد مع الأطفال والأحفاد، والذهاب إلى المركز التجاري مع ابنتي. لكنني أذكر نفسي بأنه ما من ضمانة أن أسرتي ستكون سعيدة. ولدي كل الأسباب التي تجعلني أعتقد بأنني لن أكون أباً صالحاً.

(ربى أبو عمو)

منع الإجهاض في أميركا... تقييد الحرية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

غداة تسريب موقع بوليتيكو خبر موافقة غالبية أعضاء المحكمة العليا الأميركية التي تضم غالبية من القضاة الجمهوريين على مسوّدة مشروع قرار يتوقع أن يصدر في يونيو/ حزيران المقبل لإلغاء حق المرأة في الإجهاض في البلاد، وقع الحاكم الجمهوري لولاية أوكلاهوما (جنوب) كيفن ستيت قانوناً يحظر إجراء أي عملية إجهاض بعد 6 أسابيع من الحمل. وقال: «أمثل جميع سكان أوكلاهوما الـ4 ملايين الذين يريدون بغالبية ساحقة حماية الأطفال الذين لم يولدوا بعد. أريد أن تصبح أوكلاهوما الولاية الأكثر تأييداً للحياة في البلاد».

وتشير الوثائق المسرّبة لمشروع القرار إلى أن المحكمة العليا ستعطي كل ولاية على حدة صلاحية حظر الإجهاض أو السماح به، علماً أن القانون المطبق الذي اقرّته المحكمة نفسها عام 1973 يمنح المرأة حق إنهاء حملها طوعاً خلال 22 أسبوعاً من بدء الحمل، ما دام جنينها غير قادر على البقاء على قيد الحياة خارج رحمها. وكانت ولاية تكساس التي يقودها حاكم جمهوري أيضاً قد أقرّت في أيلول/ سبتمبر 2021 قانوناً يحظر إجهاض أي جنين حين يصبح نبض قلبه محسوساً في الموجات فوق الصوتية، أي بعد أربعة أسابيع تقريباً من حصول الإخصاب.

وأفاد موقع بوليتيكو بأنّ «مسوّدة القرار صاغها القاضي الجمهوري صاموئيل اليتو في 10 فبراير/ شباط الماضي، انطلاقاً من اعتقاده بأن قرار حق الإجهاض الصادر عام 1973 خاطئ ومعيب». ونقلت عن القاضية الجمهورية إيمي كوني باريت التي أيّدت المسوّدة قولها خلال جلسة نقاش شهدت سجالاً بين مؤيدي الإجهاض ومعارضيه: «لماذا تحتاج النساء إلى الإجهاض بعدما سمحت قوانين الملاذ الآمن للأمهات الجدد بتسليم الأطفال حديثي الولادة من دون أن يتم القبض عليهن؟».

في المقابل، وصفت مجموعات مناهضة لتقييد حقوق الإجهاض في الولايات المتحدة القرار المرتقب بأنه «سابقة تطاول حقوق المرأة، ومعايير الديمقراطية والقيم الأميركية». ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن ناشط في إحدى هذه المجموعات قوله إن «وثيقة المحكمة لا تتعلق فقط بمدى حق المرأة في الاحتفاظ بجنينها أو التخلي عنه، بل له أبعاد تتعلق بمفهوم الحرية. فهل المرأة حرة في التصرف بجسدها كما تشاء، أم مقيدة بالقوانين؟». كذلك أبلغت رئيسة مركز الحقوق الإنجابية نانسي نورثوب الصحيفة ذاتها بأن «القرار يمثل أسوأ انتكاسة لحقوق المرأة في تاريخ البلاد»، علماً أنه يتوقع أن ينظم نشطاء يؤيدون حقوق الإجهاض احتجاجات في أنحاء الولايات المتحدة للضغط من أجل إلغائه، في وقت تظهر استطلاعات للرأي أن غالبية الأميركيين يعارضونه».

ومن دون إمكان الوصول إلى عمليات إجهاض قانونية، يرجح أن تلجأ النساء

> لا تتعلق وثيقة المحكمة فقط بحق المرأة في الإجهاض، بل بمفهوم الحرية

إلى عمليات غير شرعية تتسبب في تأثيرات أكثر عنفاً وخطورة بالنسبة إلى النساء الفقيرات غير القادرات على السفر إلى ولايات تسمح بالإجهاض، وأخريات سيلجأن إلى أدوات غير قانونية للتخلص من الأجنّة، بينها تناول أدوية وعقاقير يمكن جلبها من الإنترنت.

إلى ذلك، طرحت «نيويورك تايمز» أسئلة كثيرة عن إلزامية تطبيق كل الولايات قرار المحكمة العليا، أو إمكان رفضه، وكذلك عن مستقبل الصحة الإنجابية في أميركا، والآليات التي قد تتوفر للحزب الديمقراطي من أجل مواجهته، خصوصاً أنّه يتزامن مع الانتخابات النصفية للكونغرس ومجلس الشيوخ المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وبالعودة إلى قضية «رو ضد ويد» التي أفضت إلى عقيدة قانونية عادت إلى عام 1973، وكرّست حماية دستور الولايات المتحدة حرية المرأة الحامل في اختيار الإجهاض، فتعود إلى عام 1969 حين أرادت نورما ماكوروفي التي تعرف بالاسم المستعار «جين رو» التخلص من طفلها الثالث، لكن قوانين ولاية تكساس لم تكن تسمح بذلك إلا عند الضرورة لإنقاذ حياة الأم.

ودفع ذلك المحاميتين سارة ويدينغتون وليندا كوفي اللتين عينتهما رو لمتابعة قضيتها إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الفيدرالية ضد محامي ولاية تكساس، هنري ويد، واعتبرتا أنّ قوانين الإجهاض في تكساس غير دستورية.

في يناير/ كانون الثاني 1973، أصدرت المحكمة العليا قرارها لصالح رو، استناداً إلى «الحق في الخصوصية» الذي يسمح للمرأة الحامل باختيار الإجهاض، ويعطيها حق التصرف في جسدها من دون قيود قانونية. أما مسوّدة الرأي الجديد التي عرضها القاضي اليتو فتشكل انقلاباً حقيقياً على قرارات تميزت بها الولايات المتحدة.

موجدة لحق الإجهاض في كاليفورنيا (بريتاني هوراي/ Getty)

تعديات على الغطاء النباتي في ليبيا

لم تسلم المساحات الخضراء والغابات من «لدغات» الحرب في ليبيا، والتي يحتاج تعويضها الى جهود كبيرة ووقت غير قليل، لكن اللافت اليوم ان التعديات تتواصل بلا رادع حازم ضد المخالفين

طرابلس ـ **اسامة علي**

تؤكد السلطات في ليبيا أنها تتعاون مع نشطاء في محاربة ظاهرة التعدي على الغطاء النباتي والغابات، لكن الواقع يفيد بأن هذه الظاهرة تتنامى على أيدي مستفيدين يسعون إلى تحويل الغطاء النباتي والغابات الى أراضٍ سكنية، أو جني مكاسب مادية من قطع الأشجار تمهيداً إلى استخدامها فحماً. ومؤخراً، أعلنت مصلحة أملاك الدولة أنها أوقفت أشخاصاً نفذوا اعتداءات على غابات متنزه النقازة بمدينة الخمس شرق العاصمة طرابلس، وضبطت آلات استخدموها في عمليات جرف التربة. وأوضحت المصلحة أنها نفذت العملية بالتنسيق مع عناصر من إدارة تنفيذ القانون وجهاز الشرطة الزراعية، وكلاهما تابع لوزارة الداخلية، استناداً إلى أوامر من النيابة العامة التي طالبت بوقف التعديات الحاصلة على الغابات، وإزالة المباني المخالفة وهدمها.

ومنذ مطلع عام 2021، تسلم مكتب النيابة العامة قضايا تتعلق باعتداء مواطنين على الغابات والمتنزهات مستغلين غياب سلطة الدولة في خضم الصراعات التي عاشتها البلاد سنوات. لكن الناشط في مجال البيئة محيي الدين سلطان يوضح في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الحجم الكبير للملفات يمنع السلطات فعلياً من تنفيذ خطوات أكبر للحدّ من استمرار الظاهرة». ويكشف أن مواطنين وجهات أهلية ناشطة في مجال حماية البيئة قدموا محاضر شكاوى كثيرة إلى الجهات القضائية وسلطات تطبيق القانون للمطالبة بالحدّ من الظاهرة المستشرية التي يقف خلفها معتدون يحاولون الإفادة من المساحات الكبيرة للغابات من أجل تحويلها إلى مجمعات سكنية وبيعها بعد جرف الأشجار والأغطية النباتية فيها، وكذلك بيع الأشجار إلى تجار يحولونها إلى فحم. عموماً، يغلب الطابع الصحراوي على أراضي ليبيا، لكن مساحات واسعة منها تغطيها غابات، خصوصاً في أجزائها الشمالية الغربية وفي الشرق، وأشهرها غابات الخمس ومسلاته، إضافة إلى غابات الجبل الأخضر التي تمتد الاف الكيلومترات. وتعتبر عمليات التعدي على غابات شرق ليبيا أكبر منها في الغرب. ويؤكد الضابط في جهاز الشرطة الزراعية صالح المغربي في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «غابات الجبل الأخضر (شرق) فقدت منذ عام 2011 نحو 9 الاف هكتار لأسباب مختلفة بينها الحرائق والتعدي المتعمد عليها للإفادة منها».

ويتحدث المغربي عن أن كثراً استغلوا الفوضى الأمنية التي عاشتها البلاد طوال السنوات الماضية، وفي مقدمهم أشخاص يسكنون في مناطق مجاورة للغابات، والذين يتمددون داخلها ويقطعون أشجارها، علماً أن بعضهم شيّدوا مبانٍ على مساحة مئات الكيلومترات، وكذلك مشاريع لتربية الدواجن والنحل، ومزارع. ويتابع المغربي وصفه لشرائح المتعدين قائلاً: «ينشط أيضاً تجار الفحم الذين يقيم بعضهم مصانع موسمية داخل الغابات، وكذلك تجار الأخشاب الذين دمروا مئات من الكيلومترات بواسطة عمال وآلات لقطع الأشجار». ويخبر أن مجموعات مسلحة أقامت مقار لها ضمن أجزاء من الغابات، واتخذتها أحياناً أماكن للتدرب على الرماية واستخدام السلاح، ما دمّر مساحات واسعة من الغطاء النباتي. وعن الدور الذي تلعبه السلطات في مكافحة الظاهرة، يقول المغربي: «لا يستطيع أفراد الشرطة الزراعية أن يفعلوا شيئاً في ظل نقص إمكاناتهم في مواجهة المسلحين الذين قد يرتبطون بفصائل أو بتجار جشعين يشاركونهم الأرباح غير الشرعية الناتجة من التعدي على الغابات». ويطالب بسرعة تعويض النقص الحاد في المساحات الخضراء عبر إطلاق المتطوعين والنشطاء تحديداً حملات تشجير، إذ لا جدوى من انتظار خطوات السلطات.

> فقدت غابات الجبل الأخضر نحو 9 آلاف هكتار بعد 2011 بسبب الحرائق والتعديات

ومؤخراً، ناقشت الأكاديمية الليبية للدراسات العليا في ندوة عقدتها على هامش احتفالها باليوم العالمي للمياه، تداعيات نقص المياه في البلاد. ويقول عادل المحجوب الذي شارك في الندوة لـ«العربي الجديد»: «شهدت الندوة تقديم ورقة بحث عن انخفاض مساحات الغطاء النباتي في البلاد بسبب زحف النشاط البشري عليها، وتحدثت عن التأثيرات السلبية لهذا الانخفاض على صعيد القضاء على أنواع نادرة من الأشجار التي كانت هذه الغابات تحميها من الانقراض، وتهديد الحياة البرية التي تشمل حيوانات نادرة، وتقليل مرور الطيور المهاجرة التي لم تعد تجد مأواها السنوي في هذه المناطق».

تنظر محاكم ليبية في قضايا تعديات على غابات ومتنزهات (محمود تركية/ فرانس برس)

يتابع: «بين تداعيات التعدي على الغابات تغيير المناخ الذي بدأت البلاد تعاني منه فعلياً بدليل حدوث فيضانات سنوية في الشرق، وغابات الجبل الأخضر بتأثير عدم قدرة الأشجار على صد الأمطار الغزيرة، ما يجعل مياه هذه الأمطار تنحدر إلى المدن والمناطق المجاورة. وبالنسبة إلى ارتفاع درجات الحرارة في البلاد فيرتبط بعدم توفير النباتات والأحراش والغابات العوامل الطبيعية لامتصاص الحرارة وتلطيف الأجواء».

في باكستان

بالونات العيد

بهجة مضاعفة بين المسلمين الصغار

... وإندونيسيا

... وبريطانيا

... والهند

... وأوكرانيا

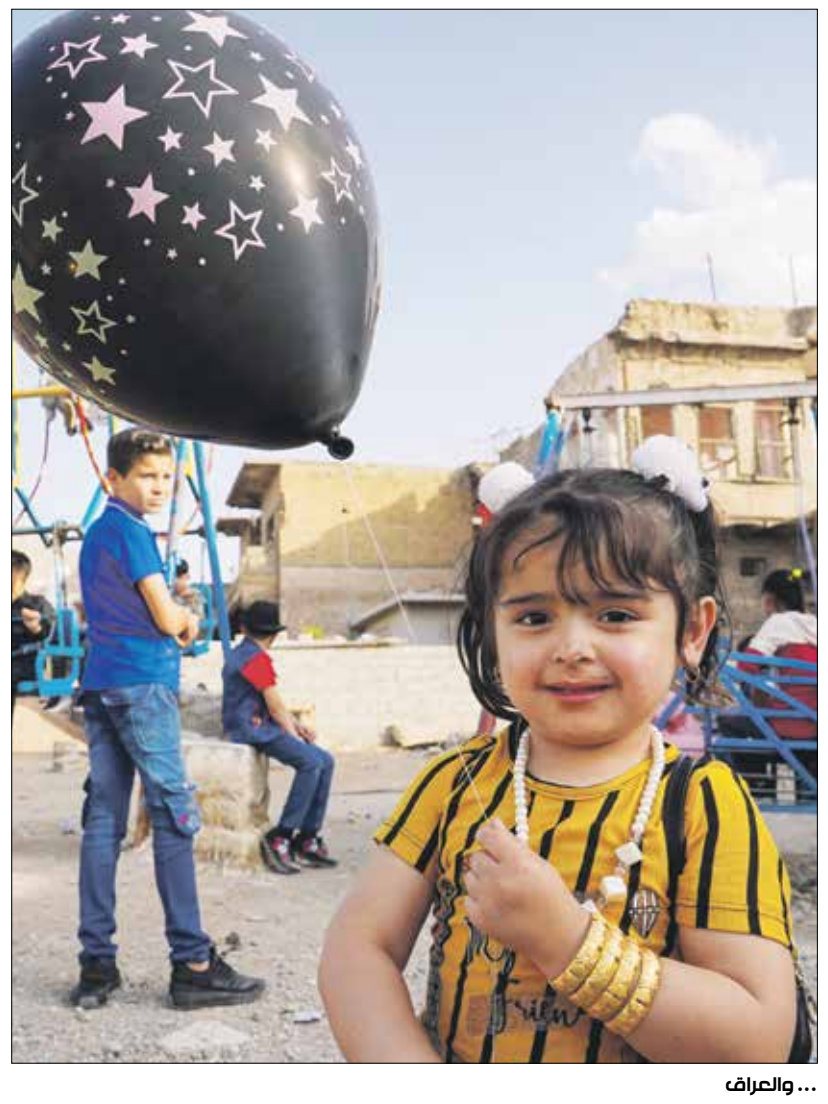

... والعراق

لطالما كانت البالونات الملوّنة، بمختلف أشكالها وأحجامها، تثير بهجة في نفوس الأطفال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البالغين في أحيان كثيرة. وتأتي تلك البهجة مضاعفة في مواسم الأعياد، تماماً كما كانت الحال في عيد الفطر الذي احتفل به المسلمون حول العالم على مدى الأيام الأخيرة. العيد بحدّ ذاته مناسبة للفرح الخالص، للصغار كما الكبار، إلى جانب ما يحمله من معانٍ دينية واجتماعية، ثمّ تُضاف البالونات إلى مظاهر الاحتفال به ليتعاظم بالتالي ذلك الشعور بالحبور.

وفي عيد الفطر الأخير الذي بدأ العالم الإسلامي والعربي بإحيائه منذ يوم الأحد الماضي، والذي حلّ بعد عامَين من أزمة كورونا الوبائية التي عطّلت كلّ مظاهر الاحتفال أو معظمها على أقلّ تقدير، بدت البالونات في المشاهد الملتقطة هنا وهناك دليلاً على عودة الحياة بعد الإغلاقات والتباعد الجسدي/ الاجتماعي والقيود الأخرى التي أطبقت على المعمورة ككلّ وعلى أنفاس أهلها.

وفي الأيام الأخيرة، انتشر باعة البالونات في محيط المساجد والجوامع وكذلك في المتنزّهات والشوارع والأحياء، حيث يكثر الزبائن الصغار. ولأنّ مصدر البهجة هذا يتوفّر عادة لقاء قليل من المال، كان الإقبال عليه كبير، لا سيّما وسط الأزمة الاقتصادية التي تُسجَّل في البلدن المحتفلة بالعيد بمعظمها.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)